



تقرير عن الجهود الوطنية لتعزيز الحق في بيئة صحية سليمة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبيئة في ٥ يونيو ٢٠٢١

إصدار وزارة المالية
بالشراكة مع وزارتي
البيئة والتخطيط
الطرح الأول للسندات
الخضراء كأداة جديدة
لجمع الأموال للمشاريع
المناخية والبيئية.

بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبيئة في الخامس من يونيو من كل عام تصدر الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان تقريراً يستعرض أبرز الجهود الوطنية لتعزيز الحق في بيئة صحية سليمة وذلك للعام الثاني على التوالي، إذ ينص الدستور في مادته ٤٦ على أن « لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها.» كما يوجد عدد من الحقوق المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبيئة والتي تتضرر بشكل خاص بسبب التدهور البيئي وأبرزها الحق في الحياة والحق في الصحة.

ومن ثمّ يتناول هذا التقرير أبرز المبادرات والمشروعات ذات الصلة بالحق في بيئة صحية، والمؤشرات الوطنية ذات الصلة خلال عام ٢٠٢٠، وأبرز التطورات التشريعية، وجهود مصر على المستوى متعدد الأطراف في مجال حماية البيئة.

أولاً: أبرز المبادرات والمشروعات ذات الصلة بالحق في بيئة صحية:

- في إطار التوجيهات الرئاسية للنهوض بالقرى المصرية، أطلقت وزارة البيئة حملة «صفط تراب.. البداية»، كبداية للقرى المتوافقة بيئياً، حيث تم تنفيذ خطة لتحسين الأوضاع البيئية بالقرية، وذلك بالمشاركة مع شباب القرية في مجالات إدارة المخلفات الصلبة والحد من الملوثات والتعاون مع الجهات المعنية لتطوير البنية التحتية بالإضافة لأعمال التجميل والتشجير وبناء القدرات على كافة المجالات ذات الصلة بحماية الموارد الطبيعية والاستثمار الزراعي، وتنفيذ تطبيقات للاستدامة البيئية مثل البيوجاز والطاقة الشمسية.
- إصدار معايير الاستدامة البيئية التي تساهم في نشر ثقافة «الاستدامة»، وتعمل على التوسع في دمج الأبعاد البيئية في منظومة التخطيط، في أكتوبر ٢٠٢٠، وذلك بهدف الوصول لمنظومة تخطيط متكاملة تخدم التوجه نحو التحول بالاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر الذي يعتبر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.
- إطلاق المرحلة الأولى من مبادرة «دعم مسار مصر في تحويل مخلفات الطاقة»، في فبراير ٢٠٢١.
- إصدار وزارة المالية بالشراكة مع وزارتي البيئة والتخطيط الطرح الأول للسندات الخضراء كأداة جديدة لجمع الأموال للمشاريع المناخية والبيئية، كأول سندات سيادية خضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لمواجهة التحديات ذات الصلة بمياه الصرف الصحي والنقل على المستوى الوطني.



- إعداد أول كود مصري لإدارة واستخدام المياه المعالجة من محطات الصرف الصحي من خلال اللجنة المشكلة من الوزارات المعنية، كما تم إعداد الدليل الإرشادي بشأن توحيد الجهود المبذولة في مجال الإنذار المبكر لرصد ومراقبة نوعية المياه لإدارة الأزمات والطوارئ بنهر النيل والمجاري المائية.
- إطلاق حملة لتطوير القرى المصرية ونشر مفهوم الاستدامة البيئية بها، في يناير ٢٠٢١، وذلك اتساقاً مع المبادرة الرئاسية «أتحضر للأخضر»، وتستهدف الحملة تطوير القرى المصرية وتشجيع الشباب والمتطوعين لتطوير قراهم بجهودهم الذاتية بمشاركة وزارة البيئة، ونشر فكر الاستدامة البيئية بصورة تطبيقية على أرض الواقع، وفتح مجال للمشاركة المجتمعية للشركات في مجال التنمية المستدامة. هذا إضافة إلى مبادرة «حياة كريمة» ومبادرة «مراكب النجاة» اللتين أطلقهما السيد رئيس الجمهورية.
- موافقة المجلس الأعلى للجامعات في يونيو ٢٠٢٠ على إدراج مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ضمن موضوعات الحصول على درجة الماجستير.
- تعاون وزارة البيئة مع وزارة التربية والتعليم، في يونيو ٢٠٢٠، لإدراج الجزء الأول من مفاهيم البيئة العالمية في موضوعات تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر ضمن المناهج التعليمية للطلاب من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية. هذا بالإضافة إلى تضمين الأنشطة البيئية في أنشطة الطلاب وجعلها تفاعلية في ظل التحول الرقمي للتعليم في مصر.
- إصدار أول دليل إرشادي للتخلص الآمن من مهمات الوقاية الشخصية من فيروس كورونا في القطاعات المختلفة، في يوليو ٢٠٢٠، حيث يستهدف رفع وعي القائمين على إدارة هذه المخلفات، ورفع وعي الأفراد بكيفية التعامل السليم معها حفاظاً على الصحة والبيئة.
- تنفيذ التطبيق الإلكتروني إي تدوير (E Tadweer)، في إبريل ٢٠٢١، وذلك لتدوير المخلفات الإلكترونية، حيث يقوم التطبيق بتعريف المواطنين بكيفية التخلص من مخلفاتهم الإلكترونية بطريقة آمنة ووسائل التحفيز المناسبة لهم وذلك مقابل نقاط تحفيزية أو قسائم شراء لبعض المنتجات، وكذلك نشر فيديوهات بيئية قصيرة عن التخلص الآمن من المخلفات الطبية بالمنازل على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تطبيقات الشركة وصفحتها على الفيس بوك، ونشر رسائل التوعية في رفع وعي المواطن بكيفية التخلص الآمن من المخلفات الطبية بالمنزل في ظل الحالة الطارئة التي تمر بها البلاد في مواجهة انتشار فيروس كورونا.
- إطلاق حملة إيكو إيجيب (Eco Egypt)، في سبتمبر ٢٠٢٠، كأول حملة للترويج للسياحة البيئية بمصر، حيث تهدف إلى دعم السياحة البيئية الفريدة في مصر والتشجيع على زيارة المحميات الطبيعية، و تنفيذ خطة متكاملة تتضمن كافة وسائل التواصل والتوعية لدعم السياحة البيئية المسؤولة والمستدامة، والعمل على ضخ استثمارات جديدة بهذا القطاع الواعد بما يدعم استدامة الموارد الطبيعية.

تدشين حملة نظافة موسعة تحت الماء لقاع البحر الأحمر، في يوليو ٢٠٢٠، وتعتبر هذه الحملة هي أول أنشطة مبادرة اتحضر للأخضر في مجال حماية التنوع البيولوجي وصون المحميات الطبيعية.

- إطلاق مبادرة لاستعادة وتدوير مواد التعبئة والتغليف البلاستيكية، في أكتوبر ٢٠٢٠، وهي أول مبادرة في الشرق الأوسط لاستعادة وتدوير مواد التعبئة والتغليف البلاستيكية. وتأتي هذه المبادرة في إطار جهود تطوير نظم جمع المخلفات في مصر، وتنفيذ عملية التعافي الأخضر، ودمج الاستدامة البيئية في الخطة الاستثمارية للدولة، وتنفيذ مشروعات ذات استهلاك منخفض للطاقة و للمياه.
- تشكيل اللجنة الوطنية للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، في أكتوبر ٢٠٢٠، وتنفيذ العديد من المبادرات في هذا الإطار.

- إطلاق مبادرة « ثقافتك من بيئتك » بالتعاون بين وزارتي البيئة والثقافة، في فبراير ٢٠٢١، حيث تم توظيفها لخدمة القضايا البيئية وفقاً لخطة زمنية محددة، ويتم شهرياً تناول موضوع بيئي معين، كما تم الاتفاق على سرعة إعداد خطة عمل يتم فيها تسليط الضوء على عدد من الموضوعات البيئية وتشمل منظومة المخلفات الجديدة والمخلفات الإلكترونية والمحميات الطبيعية والبلاستيك وتقديم مقترحات حول كيفية التوعية بها بطريقة مبسطة وعلى نطاق أوسع.

- تدشين حملة نظافة موسعة تحت الماء لقاع البحر الأحمر، في يوليو ٢٠٢٠، وتعتبر هذه الحملة هي أول أنشطة مبادرة اتحضر للأخضر في مجال حماية التنوع البيولوجي وصون المحميات الطبيعية، وقد أسفر عنها رفع ما يقرب من ٤٠ طن مخلفات من قاع البحر.

ثانياً: المؤشرات الوطنية ذات الصلة بأعمال الحق في بيئة صحية خلال عام ٢٠٢٠:

- خفض أحمال التلوث بالأتربة الصخرية العالقة ذات القطر أقل من ١٠ ميكرومتر بنسبة ٢٥٪.
- بلغ عدد محطات الرصد بالشبكة القومية لرصد نوعية الهواء المحيط (١٠٨) محطات رصد، موزعة على جميع مناطق الجمهورية، من أجل المساهمة في تحسين جودة الهواء والحالة البيئية والصحية من خلال توفير بيانات الرصد الصحيحة لمتخذي القرار لاتخاذ الإجراءات اللازمة التي تسهم في تحسين المستوى الاقتصادي.
- بلغ عدد المنشآت الصناعية المرتبطة بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية (٧٦) منشأة بعدد (٣٥٢) نقطة رصد، تشمل العديد من القطاعات الصناعية كصناعة الأسمنت وتصنيع الأسمدة وتوليد الطاقة الكهربائية والحديد والصلب.
- تطوير منظومة الإنذار المبكر لملوثات الهواء التي تتناول تأثير العوامل الجوية على جودة الهواء لمدة ٣ أيام مقبلة، بزيادة القطاعات الجغرافية التي يتم دراستها لتشمل كافة مناطق الجمهورية المأهولة بالسكان وزيادتها من (٦) قطاعات إلى (٨) قطاعات، حيث تم زيادة نقاط الدراسة داخل القطاعات السابقة والجديدة لتعزيز نتائج التنبؤ بنوعية الهواء من خلال زيادة عدد نقاط الدراسة من (٣٤) نقطة دراسة إلى (٥٨) نقطة دراسة، ويتم تحديثها يومياً من خلال صفحة الإنذار المبكر بموقع وزارة البيئة.

- استكمال برنامج رصد مستويات الضوضاء البيئية، من خلال (٣٥) محطة موزعة على محافظات القاهرة الكبرى وعواصم بعض المحافظات، وذلك بهدف إعداد قاعدة بيانات للمناطق المأهولة بالسكان والمناطق السياحية تعتمد عليها خطة مكافحة الضوضاء والتخطيط العمراني للبنية التحتية الجديدة وإصلاح الوضع القائم.
- فحص عدد (٤٣٥٣) مركبة سولار وبنزين على مستوى الجمهورية، اجتاز منها عدد (٣١٧٣) مركبة، بينما لم يجتز الفحص عدد (١١٨٠) مركبة، كما تم فحص أسطول أوتوبيسات هيئة النقل العام لعدد (٢٢) جراحًا.
- قيام وزارة البيئة بالتفتيش والمتابعة الدورية الميدانية للمنشآت بمختلف قطاعاتها (صناعي - حرفي - خدمي - طبي - سياحي) لإجمالي عدد (١١,٦١) منشأة متنوعة الأنشطة بنطاق المحافظات المختلفة.
- مراجعة دراسة تقييم التأثير البيئي لعدد (١٢,٣٨) من المشروعات المختلفة.
- في إطار دعم البنية التحتية لمنظومة إدارة المخلفات بالمحافظات، فقد تم إنشاء عدد ٢ محطة وسيطة ثابتة بمحافظتي الشرقية والقليوبية، كما تم توريد عدد (٧) محطات وسيطة متحركة في عدد من المحافظات.
- في إطار جهود وزارة البيئة لمواجهة قضية نوبات تلوث الهواء الحادة المعروفة بالسحابة السوداء، فقد ارتفعت نسبة التجميع الكلية للقش إلى ٩٩٪، تمثل تجميعات الأهالي منها ٧٣٪، كما انخفض عدد محاضر حرق قش الأرز إلى ٥٤٠ محضرًا.
- تنفيذ وزارة البيئة ما يزيد عن (١٣٠٠) وحدة بيوجاز منزلية بسعات تتراوح ما بين ٢-٦ م^٣ غاز يومي وذلك في ١٨ محافظة، وذلك في إطار مبادرة السيد رئيس الجمهورية «حياة كريمة»، كما تم تأسيس ٢٠ شركة لرواد أعمال من الشباب لتقديم خدمات البيوجاز من خلال مؤسسة الطاقة الحيوية التابعة لوزارة البيئة.
- توفيق أوضاع عدد (٧٩) نموذجًا مطورًا لمكامير الفحم النباتي ليصل إجمالي عدد النماذج المطورة (٢١٥) نموذجًا مطورًا، بالإضافة إلى عدد (١١) مصنعًا لإنتاج الفحم النباتي المضغوط.
- تحقيق الدور المنوط لوزارة البيئة في تنفيذ المرحلة الأولى للإستراتيجية العربية للصحة والبيئة (٢٠١٧ - ٢٠٣٠) الصادرة عن مجلس وزراء الصحة العرب، وذلك على مستوى الدول العربية بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا.



مراجعة دراسة تقييم التأثير
البيئي لعدد ١٢,٣٨ من
المشروعات المختلفة



فحص عدد ٤٣٥٣
مركبة سولار وبنزين
على مستوى
الجمهورية

- تحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للزوار لعدد (١٣) محمية بمحافظات الجمهورية، بالإضافة إلى دمج المجتمع المحلي بالمحميات في الأنشطة التي تميزها، حيث يعد المجتمع المحلي قلب عملية التطوير وأساسها وأحد العناصر الهامة للحفاظ على التراث البيئي والثقافي بالمحميات للترويج لمنتج فريد للسياحة البيئية بمصر مما يساهم في تنميتهم اقتصادياً واجتماعياً وتوفير فرص عمل مستدامة.
- عقدت وزارة البيئة خلال عام ٢٠٢٠ عدد (٣٠) ندوة و(٤) لقاءات و(١٨) حملة توعية بيئية بمحافظات الشرقية، والدقهلية، وأسوان، وأسيوط، والمنيا، وتناولت موضوعات بيئية مختلفة كأخطار حرق المخلفات الزراعية على البيئة وأخطار استخدام البلاستيك والبدايل المتاحة، وأهمية ترشيد الاستهلاك سواء في الماء أو الغذاء أو الطاقة ودوره في الحفاظ على البيئة، كما عقدت (١٩٥) نشاطاً بيئياً في المدارس والجامعات، تنوعت بين ندوات توعوية وورش عمل فنية عن كيفية إعادة استخدام المخلفات المدرسية والمنزلية، إضافة إلى تنفيذ احتفالات ومسابقات وقوافل ومعارض بيئية وتوزيع إصدارات التوعية على الطالب، كما نفذت الفروع الإقليمية أكثر من (١٣٠٠٠) نشاط توعوي بمختلف محافظات الجمهورية.

ثالثاً: أبرز التطورات التشريعية

- صدر القانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم إدارة المخلفات، وهو أول قانون منظم لعملية إدارة منظومة المخلفات بكافة أنواعها في مصر.

رابعاً: جهود مصر على المستوى متعدد الأطراف في مجال حماية البيئة

- ترأست مصر مؤتمر الدول الأطراف الرابع عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي COP١٤، وذلك في أهم فترات عمل الاتفاقية على مدار تاريخها، وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يعاني منها العالم جراء أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد. وقادت مصر مجهودات العالم في الآتي :-
- تقييم التقدم المحرز في الأهداف العالمية للتنوع البيولوجي ٢٠٢٠، وإعداد إطار ما بعد ٢٠٢٠ فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المؤتمر ومن ضمنها القرارات المعنية بالاستخدام المستدام للحياة البرية.
- الانتهاء من وضع أول مسودة لخارطة طريق عالمية في ظل الظروف الاستثنائية التي يعاني منها العالم خلال أزمة انتشار فيروس كورونا تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية في العالم وخاصة إفريقيا.
- اعتماد موازنة أمانة الاتفاقية لما بعد ٢٠٢٠ ولمدة عام لضمان استمرار قيام الهيئة العلمية والتقنية وهيئة المتابعة في القيام بأعمالها في مناقشة مسودة الإستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجي لما بعد ٢٠٢٠ واعتمادها لتسليمها لمؤتمر الدول الأطراف الخامس عشر والمزمع عقده بالصين، وهو ما أشادت به أمانة الاتفاقية وجميع أعضائها.